حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

٤

الوحدة الرابعة

أحكام وآداب القضاء

أخي الطالب: يُتوقع منك بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١ تَذكُرَ تعريف القضاء لغة واصطلاحاً.

٢ تُبيِّنَ حكم القضاء.

٣ تُعددَ الشروط الواجب توفرها في القاضي.

٤ تَتعرَّفَ على آداب القاضي.

٥ تَصِفَ الإجراءات القضائية.

٦ تَروي نماذج وأمثلة للقضاة العادلين.

عناصر الوحدة:

- القضاء:
  تعريفه - مشروعيته والحكمة منه - حُكمه - الشروط الواجب توفرها في القاضي.
- تولية القضاء - استقلال القضاء - آداب القاضي.
- الإجراءات القضائية (الدعوى، الإثبات، الحكم، التنفيذ).
- خصائص النظام القضائي في الإسلام.
- نماذج وأمثلة على القضاء.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

حلول
حلول أون لاين
hulul.online
www.ien.edu.sa

أحكام وآداب القضاء

تمهيد:

عرفت أن قريباً لك تم اختياره للقضاء، اكتب له رسالة في سطر واحد:

أعانك الله على هذه المسؤولية الكبيرة وليكن رضا الله هو ما تربو إليه لا رضا الناس

يطلق القضاء في اللغة على عدة معانٍ أهمها:

١- الحُكم، كما قال تعالى: ﴿ فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ ﴾ [طه: ٧٢].

٢- إحكامُ الشيء وإتقانُه، كما قال تعالى: ﴿ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ ﴾ [فصلت: ١٢].

والقضاء اصطلاحاً هو: فَصْلُ الخصومات بين الناس، بحكم شرعيٍّ، على سبيل الإلزام.

مشروعية القضاء

القضاء للفصل بين المتنازعين مشروع باتفاق المسلمين، وعلى وليِّ أمر المسلمين تعيينُ القضاة لفضِّ الخصومات، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

قال الله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء: ٦٥].

عن عَمْرو بن العَاص ﷺ أنَّه سمع رَسُولَ الله ﷺ يقول: «إذا حَكَمَ الحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وإذا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ».(١).

وقد أجمع المسلمون على مشروعية القضاء والحُكم بين الناس.

الحكمة من مشروعية القضاء

القضاء أمر لازم لقيام الأمم وسعادتها وحياتها حياة طيبة، وذلك لما فيه من تحصيل المصالح ودفع المفاسد، بالتعاون مع مجموعتك: عدِّد ما تراه من الحكم والمصالح من مشروعية القضاء.

.....

(١) رواه البخاري برقم (٧٣٥٢)، ومسلم برقم (١٧١٦).

شرع الله بين القضاء لحفظ الحقوق وإقامة العدل وفصل الخصومات والمنازعات؛ وصيانة الأنفس والأعراض والأموال والله خلق الناس وجعل بعضهم محتاجاً لبعض في القيام بالأعمال كالبيع والشراء؛ وسائر الحرف؛ والنكاح؛ والطلاق؛ والإجارة؛ والنفقات ونحوها من ضروريات الحياة؛ ووضع الشرع لذلك قواعد وشروطاً تحكم التعامل بين الناس فيسود العدل والأمن وقد ويحصل النزاع والشقاق؛ والعداوة والبغضاء فشرع الله العليم بمصالح عباده القضاء بشرع الله؛ لإزالة تلك الخصومات؛ وحل المشكلات

قال الإمامُ أحمد: لا بُدَّ للناسِ من حاكم، أتذهبُ حُقوق الناس؟![1]

٣- حكم تَوَلِّي شخص بعينه للقضاء: وهذا يختلف باختلاف الأحوال والأشخاص، وله حالتان:

الحالة الأولى: أن لا يوجد من يَصلح للقضاء غيره، وتكون عنده القدرة على تولِّي هذا المنصب، فيجب عليه ذلك، قال ابنُ القاسم: سُئل مالك: أيُجْبَرُ الرجلُ على ولاية القضاء؟ فقال: لا، إلاَّ أن لا يوجد منه عِوَضٌ. قيل له: أيُجْبَرُ بالحبس والضرب؟ قال: نعم.[2]

الحالة الثانية: أن يعلم الشخص من نفسه العجزَ عن منصب القضاء، وعدمَ القدرة على القيام بأعبائه، وهذا يَحْرم عليه ذلك.

٤

أحكام وآداب القضاء

نشاط

ما الاحتمالات المتوقعة عندما يمتنع عن العمل في القضاء من يصلح له؟

قد يتولى من لا يصلح فربما يحصل ميل منه إلى أحد الخصمين. إما لكونه قريباً له؛ أو صديقاً له؛ أو صاحب جاه ترجى منفعته ؛ أو صاحب رئاسة تخاف سلطته ونحو ذلك فيجور في الحكم متأثراً بما سبق؛ وقد يحكم بغير ما أنزل الله تعالى

أولا: البلوغ، فلا يجوز تولية الصبي القضاء وإذا وَلي فلا يصح قضاؤه ولا ينفذ، وذلك لأن القضاء نوع ولاية، والصبي

(١) ذكره في المغني ١٠/٣٢، والمبدع ٨/١٤٠.

(٢) ذكره في الاستذكار ٧/٩٩، وتبصرة الحكام ١/١٢.

لا ولاية له على نفسه؛ فلا تكون له وِلاية على غيره.

ثانيًا: العقل، فلا يجوز تَولِيةُ المجنون أو المعتوه أو مَن ضعُفَ إدراكه لكبر سن أو مرض، وإذا وُلِّيَ أحد هؤلاء فلا يصح قضاؤه ولا ينفذ.

ثالثًا: الإسلام، فلا يجوز تَولِيةُ الكافر، وذلك لأن القضاء وِلاية، ولا تجوز وِلاية الكافر على المسلم، قال تعالى: ﴿ وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾ ﴾. [النساء: ١٤١]

رابعًا: الذُّكورة، فلا يجوز تَولِيةُ المرأة القضاء، وإذا وُلِّيَتْ فإن وِلايتها باطلة وقضاؤها غير نافذ، والدليل على هذا: حديث أبي بَكْرَةَ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً». رواه البخاري.(١)

خامسًا: العدالة، والمقصود بها أن يكون القاضي قائمًا بالفرائض، صادق اللهجة، ظاهر الأمانة، بعيدًا عن المآثم، بعيدًا عما يخرم المروءَة، ولا تجوز تَولِيةُ الفاسق للقضاء؛ لأن القضاء من أعظم الأمانات، والفاسق مُتَّهَمٌ في دِينه.

سادسًا: الاجتهاد، وهو الأهلية لاستنباط الأحكام من مصادر التشريع؛ فلا تصح تَولِيةُ المقلِّد.

سابعًا: سلامة الحواسِّ، والمراد بها السمع والكلام؛ فلا تجوز تَولِيةُ الأصم؛ لأنه لا يسمع كلام الخصمين، ولا تجوز تَولِيةُ الأخرس؛ لأنه لا يمكنه النطق بالحكم، ولا يَفهم جميع الناس إشارته.

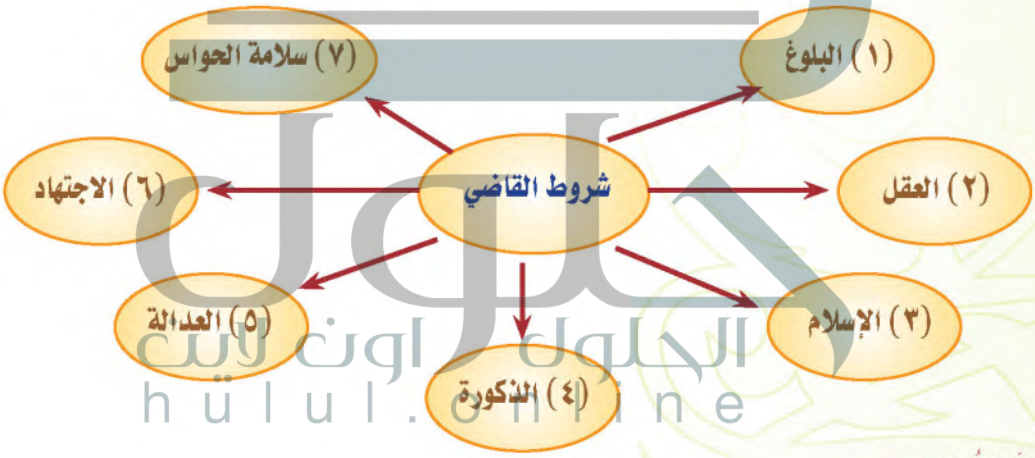

تَولِيةُ القاضي

القضاء منْصِبٌ من مناصب الدولة؛ فلا يجوز تعيين القاضي إلا من جهة ولي الأمر أو نائبه في ذلك كوزير العدل، ولولي الأمر أن يعمِّمَ ولاية القاضي أويخصِّصَها، فيجوز أن يولِّيَ قاضيًا في جميع الدولة، وفي كل دعوى، كما يجوز أن يولِّيَه القضاء في مكان معيَّن لا يتعداه، أو في نوع من الدعاوى كالحكم في قضايا النكاح دون غيرها، أو قضايا الدماء. ولا يجوز للقاضي أن يتجاوز حدود وِلايته المكانية أو النَّوعية؛ لأنه إنما أُنيب في ذلك دون سواه، وهذا ما يسمى بـ: (الاختصاص القضائي).

(١) رواه البخاري برقم (٤٤٢٥).

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

نشاط

- بالرجوع إلى أحد مصادر التعلم تعرَّف على أوَّل من عَيَّن قاضيًا في الإسلام؟ ومن هو القاضي؟

أول من عين قاضياً هو: عمر بن الخطاب فعين أبو الدرداء معه في المدينة وعين شريحاً بالبصرة وعين أبو موسى الأشعري بالكوفة

يجب على القاضي أن يحكم بالعدل، ومن أجل تحقيق العدل الكامل فإنه لا يجوز التدخل في القضاء، أو التأثير على القاضي في أدائه بأي وجه من الوجوه ما دام يحكم بالعدل، كما لا يجوز للقاضي أن يحيف في حكمه لإرضاء أحد كائنا ما كان، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ ٩٠﴾ [النحل: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِ﴾ [النساء: ٥٨].

٤

أحكام وآداب القضاء

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

آداب القاضي

أولاً: آداب القاضي في نفسه

١- أن يكون حال المحاكمة هادئًا غير غضبان، فعن أبي بكرة ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا يَقْضِيَنَّ حَكَمٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ».[١].

٢- أن يتجنب كلَّ ما يَشغله عن متابعة سير القضاء ويشوِّش ذهنه، مثل: الجوعِ المُفْرِط، والعطشِ الشديد، والفرحِ الشديد، والحزنِ أوالهمِّ المُشغل، والوجعِ الشديد، ومدافعةِ الأخبثين، وشدَّةِ النُّعاس.

٣- أن يكون مستعدًّا ومُتَهَيِّئًا لسماع ما يقدمه المدَّعي من بيِّنات، وما يقدِّمه المدَّعَى عليه من دَفْعٍ لها.

٤- أن لا يَتَعَجَّل في الحكم حتى يظهر له وجه الحق.

٥- أن لا يؤخِّر القضايا ويماطلَ فيها؛ بل يحرصُ على البتِّ فيها أوَّلَ ما يتبين له الحق.

٦- أن يجتهدَ في إقامة الحق والعدل وإن سخط عليه الناس، ولا يُحابي في ذلك أحدًا كائنًا من كان. ومعلوم أن بعض الناس- أو كثير منهم- قد يسخط على القاضي إذا حكم عليه، قيل لشريح القاضي: كيف أصبحت؟ قال: أصبحت وشطرُ الناس عَلَيَّ غضبان.[٢]

نشاط

اذكر لكل أدب من الآداب السابقة فائدة تتحقق عند مراعاته ومفسدة تحصل عند تركه.

الأدب	المصلحة من مراعاته	المفسدة من تركه
أن يكون حال المحاكمة هادئاً غير غضبان	حتى يكون حاضر الذهن	قد يغضب من كلام الخصم؛ فتأخذه العجلة والتسرع وعدم التثبت
أن يتجنب كل ما يشغله عن متابعة سير القضاء ويشوش على ذهنه	حتى يكون حاضر الذهن والعقل	عدم حضور الذهن قد يؤثر سلباً في الحكم
أن يكون مستعدا ومتهيئاً لسماع ما يقدمه المدعي من بينات؛ وما يقدمه المدعي عليه من دفع لها	يساعده على فهم القضية	عدم فهم القضية يؤدي للحكم الخاطئ
ألا يتعجل في الحكم حتى يظهر له وجه الحق	التثبت والتروي يساعدان على الحكم الصحيح	ربما أدى ذلك إلى ظلم أحد المتخاصمين
ألا يؤخر القضايا ويماطل فيها	سرعة رد الحقوق الى أصحابها ورفع الظلم الواقع	تأخير القضايا ظلم بين لما فيه من تأخير رد الحقوق؛ وعدم رفع الظلم عن المظلوم
أن يجتهد في إقامة الحق والعدل وإن سخط الناس عليه	إقامة العدل بين الناس	ظلم البعض على حسب البعض الآخر

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

ثانيًا: آداب القاضي فيما يتعلق بالمتخاصمين

إذا ادَّعى شخص على آخر أمر القاضي بحضور المدَّعَى عليه (الخصم)، فإن حضر من تلقاء نفسه وإلا أحضره القاضي، فإذا حضر هو وخصمه مجلس القضاء استحب التزام الآداب الآتية:

١- يجلسهما القاضي أمامه بحيث يستطيع أن يسمع كلامهما، ويستطيعان أن يسمعا كلامه دون حاجة إلى رفع صوت.

٢- يُسوِّي بينهما بحيث لا يُفَضِّل أحدهما على الآخر في شيء، ويعم ذلك كل ما يمكن التسوية بينهما فيه؛ كالنظر، ولين الكلام، والبشاشة فلا يبتسم لأحدهما ويعبس في وجه الآخر، والاهتمام فلا يصغي لأحدهما دون الآخر، وهكذا.

٣-يَعِظُ القاضي الخصمين، ويُذَكِّرهما بالله تعالى، ويُحذِّرهما من الخصومة بالباطل.

٤- لا يُلقن القاضي أحد الخصمين حجته، ولا ما قد يكون فيه ضرر على خصمه مثل: أن يريد المدعى عليه الإقرار فيلقنه الإنكار، أو يريد النكول [١] عن اليمين فيُجرِّئُه عليها.

٥- ليس للقاضي أن يُعَنِّت الشاهدَ أو يعنِّفه، وإذا أَحسَّ منه التوقفَ عن الشهادة فليس له أن يُجرِّئَهُ عليها، أو أَحسَّ منه الإقدامَ على أدائها فليس له أن يوقفَهُ عنها؛ إلا إذا أحسَّ منه الشهادةَ بالزور؛ فإنه يعِظُه ويخوِّفه من شهادة الزور.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

(١) النكول: هو الامتناع عن اليمين في مجلس القضاء.

الإجراءات القضائية

تسير المؤسسات القضائية في سبيل قطع النزاع والحكم بين المتخاصمين على إجراءات عديدة حتى تنتهي القضية، وهذه الإجراءات تتلخص في أربع خطوات أو مراحل، نجملها فيما يأتي، ثم نتكلم على كل منها بشيء من التفصيل:

أولاً: الدَّعوى.

ثانيًا: الإثبات.

ثالثًا: الحكم.

رابعًا: التنفيذ.

وإليك بيانها بشيء من التفصيل.

أولاً: الدَّعوى

لا ينظر القاضي في منازعات الناس وخصوماتهم إلا إذا رفعوها إليه في دعوى طالبين الفَصْلَ فيها، فإذا رُفعت إليه الدعوى فإنه يتحقق من صحتها أولاً، فإذا انطبقت عليها شروط الدعوى الصحيحة فإنه يحدد موعدًا يستدعي فيه الخصوم لينظر في ثبوت الدعوى بالوسائل المعتبرة لإثباتها، ثم يحكم فيها بالعدل الذي يراه موافقًا للشرع.

فالدعوى هي: القول الذي يصدر من المدَّعِي أمام القاضي لإخباره بأن له حقًّا معيَّنًا في ذمة المدَّعى عليه، وأنه يطالبه به، ويريد من القاضي الحكم له به على المدَّعَى عليه.

مَحَلُّ رفع الدعوى

يراعى في رفع الدعوى أمران:

الأول: أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى، فإذا كانت الدعوى ماليَّة ففي المحكمة التي تنظر في القضايا المالية، وإن كانت الدعوى تختص بالنكاح أو الطلاق ففي المحكمة التي تنظر في قضايا الأسرة، وهكذا.

الثاني: أن تكون هذه المحكمة في محلِّ إقامة المدَّعَى عليه، فلا ترفع الدعوى في محلِّ إقامة المدَّعِي نفسه، بل ترفع إلى قاضي البلد أو المحلِّ الذي يقيم فيه المدَّعَى عليه.

فكر

لماذا تُرفع الدعوى في محل المُدَّعى عليه وليس المدعي؟

ترفع الدعوى في محل المدعى عليه نفياً لأي شبهة مصلحة إذا أقيمت في محل إقامة المدعي؛ وتخفيفا على المدعى عليه من مشقة الانتقال، وتكبد النفقات والأصل براءة ذمة للمدعى عليه؛ فلا يجب تحميله المشقة والعنت في الوصول إلى مكان إقامة المدعي؛ ولسرعة وصول البلاغ المقدم للمدعى عليه؛ وحتى يتمكن من الدفاع عن نفسه دونما خوف أو رهبة

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

شروط قَبول الدعوى

الدعوى التي يسمعها القاضي هي الدعوى الصحيحة، وهي التي توفرت فيها الشروط الآتية:

١ - أن يكون كل من المُدَّعِي والمُدَّعَى عليه عاقلاً.

٢- أن يكونَ الحقُّ المُدَّعَى به معلومًا.

٣- أن يكون الحقُّ المُدَّعَى به ممكنًا لا مستحيلاً، فلو ادعى شخص أن فلانًا ابنه وكان أكبر منه سنًّا لم تقبل دعواه، أو ادعى فقير مشهور بالفقر أنه أقرض شخصا غنيًّا أموالاً طائلة لم تقبل دعواه.

الوكالةُ في الخصومة والمحاماة

الأصل أن صاحب الحق إذا كان أهلا لمباشرة الدعوى بأن يكون بالغًا عاقلًا غير محجور عليه لسفه ونحوه أنه هو الذي يرفع الدعوى إلى القاضي للمطالبة بحقه، ويجوز له أن يوكل غيره في رفع دعواه نيابة عنه أمام القاضي، وتوكيله أيضا في النيابة عنه عندما تقام الدعوى ضده.

ويشترط لصحة هذه الوكالة أن يكون صاحب الحق الموكل كامل الأهلية، فإن كان ناقص الأهلية ناب عنه في إقامة الدعوى وليُّه الشرعي.

نشاط

من خلال معلوماتك السابقة بيّن معنى: «كامل الأهلية».

معنى (كامل الأهلية): أي عاقلاً بالغاً غير محجور عليه لسفه أو نحو ذلك

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

معلومة إثرائية

خطت المملكة العربية السعودية في سبيل تطوير مرفق القضاء خطوات كبيرة تقدمت فيها على كثير من الدول، ومن ذلك إصدار عدد من الأنظمة العدلية التي تضبط أعمال التقاضي، ومن تلك الأنظمة:

١- نظام القضاء.

٢- نظام المرافعات الشرعية.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

٣- نظام الإجراءات الجزائية.

٤- نظام التنفيذ.

٥- نظام التحكيم.

٦- نظام المحاماة.

ولجميع هذه الأنظمة لوائح تنفيذية توضح آلية العمل بكل نظام.

اذكر مثالاً على الدعوى بأمر مستحيل غير ممكن:

الدعوى على من يتعاملون بالربا، لما فيه من إفساد للمجتمع ونشر ما حرم الله تعالى

كان من واجب ولي الأمر أن يتخذ كافة الوسائل المباحة لتحقيق هذا الغرض، ومن هذه الوسائل: تعيين هيئة نيابة عامَّة لتقوم بمهمة ملاحقة المجرمين ورفع الدعاوى عليهم أمام القضاء، وتُعدَّ وهي تمارس عملها هذا - نائبةً عن المجتمع والأفراد المتضررين بالجريمة في إقامة الدعوى وملاحقة المجرمين، وتسمى: (النيابة العامة)، وهي تملك رفع الدعوى الجزائية ضد المجرمين والمطالبة بإنزال العقاب بهم.

ثانيًا: الإثبات

الإثبات هو: تحقُّق القاضي من صحة الدعوى بوسائل مختلفة معتبرة شرعًا، تسمى: (البيِّنات) أو (وسائل الإثبات).

إذا أحضر القاضي الخصمين، وسمع الدعوى من المدعي، توجه للمدَّعى عليه بطلب الإجابة عن الدعوى، فإما أن يُقِرَّ بالدعوى، فَيَحكم عليه بها، أو يُنكرها، فهنا يَطلب القاضي من المدَّعِي إثباتَ دعواه، وللإثبات وسائل متعددة بيانها فيما يأتي.

وسائل الإثبات

يثبت الحق على المدَّعَى عليه بوسائل عديدة، من أهمها:

الوسيلة الأولى: الإقْرارُ، وهو: الاعترافُ بالْحَقِّ.

الوسيلة الثانية: الشهادة، وهي: إخبار الشخص بصدق عما يَعْلَمُه.

الوسيلة الثالثة: اليمين، وهي: الحَلِفُ، وتكون مشروعةً في جانب المدَّعَى عليه إذا لم يكن للمدَّعِي بيِّنة، فإذا حلَفَ رُدت الدَّعوى بيمينه، وقد تكون في جانب المدَّعِي إذا لم يكن معه إلا شاهدٌ واحدٌ.

الوسيلة الرابعة: النُّكول عن اليمين، وهو: امتناع المدَّعَى عليه من اليمين إذا طلبها القاضي منه، وذلك عندما لا يكون للمدَّعي بيِّنة، فيُطلب من المدَّعَى عليه أن يحلف على عدم صحة الدَّعوى، فإن حَلَفَ سقطتْ مطالبتُه، وإن لم يحلف رُدَّت اليمين إلى المدَّعي، وحُكم له في الدَّعوى.

الوسيلة الخامسة: القرينةُ القويَّة، وهي علامة تبلغ اليقين أو غلبة الظن؛ تدل القاضي على وجه الحق في الدَّعوى. ولذلك أمثلة كثيرة منها: إقامة حد الخمر على من تقيأها، والحكم بالكتابة الرسمية أو المختومة أو الموقَّعة إذا أُمن فيها التزوير، والأخذ بالبَصَمات.

وفيما يأتي سوف نأخذ بالتفصيل ما يتعلق بالوسيلتين: الأولى والثانية.

الوسيلة الأولى: الإقرار

الإقرار هو: الاعترافُ بالْحَقِّ.

إذا رفع المدعي دعواه فإن القاضي يسأل المدَّعى عليه عن الدعوى، فإن أقر بالدعوى ثبت عليه الحق بإقراره، والإقرار أقوى البيِّنات، وهو حُجَّة شرعية متفق عليها، وقد دل على اعتبارها الكتاب والسنة:

١- قال الله تعالى: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ ﴾. [النساء: ١٣٥]

٢- عن أبي أمية المخزومي رضي الله عنه قال: أتي رسول الله ﷺ بلص قد اعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع، قال له رسول الله ﷺ: (ما أخالك سرقت)، قال: بلى، فأعادها عليه مرتين أو ثلاثاً، فأمر به فقطع.[1].

وإذا ثبت الإقرار بشروطه المعتبرة شرعًا؛ فعلى القاضي أن يحكم به على المدَّعَى عليه.

شروط صحة الإقرار

حتى يكون الإقرار صحيحًا فإنه يشترط في المُقِرِّ ثلاثة شروط هي:

١- أن يكون بالغًا.

٢- أن يكون عاقلاً.

٣- أن يكون مختارًا.

ويشترط في المُقَرِّ لَهُ (صاحبِ الحق) عدة شروط هي:

١- أن يكون ممن يثبت له الحق، فإن لم يكن كذلك لم يصح الإقرار له، كما لو أقرَّ لبهيمة بمبلغ من المال؛ لم يصح إقراره لأن البهيمة لا تملك المال.

٢- أن يُصدِّقَ المُقِرَّ في إقراره.

وإذا توفرت هذه الشروط في الإقرار لزم المُقِرَّ ما أقرَّ به من مال أو قِصاص أو غيرهما.

---

(١) رواه أبو داود برقم (٤٣٨٠)، وأحمد في المسند برقم (٢٢٥٠٨).

حلول الحلول اون لاين hulul.online

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

الإقرار حُجَّةٌ قاصرةٌ

الإقرار حُجَّةٌ قاصرة على المُقِرِّ لا يتعداه إلى غيره، فيؤاخذ به المُقِرُّ وحدَه دون سواه.

مثاله: من أقر أنه سرق مع مجموعة أشخاص، فلا يكون إقراره بالسرقة هنا حجة على الآخرين.

ومما يدل على ذلك: عموم قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [فاطر: ١٨]، يعني: أنه لا يحمل أحد جريرة غيره، وأجمعت الأمة على أن الإقرار حجة على المقر فقط دون غيره.

نشاط

- أقر أحمد أنه استدان هو وهشام مبلغ مليون ريال من علي، وأنكر هشام ذلك.
- هل يُعَدُّ إقرار أحمد حجة على هشام؟ ولماذا؟

الحكم: لزم أحمد ما أقر به من مال، دون هشام
السبب: لأن الإقرار حجة قاصرة على المقر لا يتعداه إلى غيره

الشهادة هي: إخبار الشخص بصدق عما يَعْلَمُه.

وشهادة الشهود العدول هي أقوى البيِّنات بعد الإقرار، ولذلك فإن أكثر الفقهاء يخصُّونها باسم: (البيِّنة)؛ لأنها تُبَيِّن الحقَّ وتُظهره فيما تنازع فيه المتخاصمون.

والشهادة حُجة شرعيةٌ متفق عليها، وقد دل على اعتبارها الكتاب والسنة. قال الله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

حكم تحمل الشهادة وأدائها

تحمّل الشهادة وأداؤها نوعان[1]:

النوع الأول: في حقوق الآدميين، مثل: الديون والنكاح، فهذه تحمُّلها فرض كفاية؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة: ٢٨٢] وإذا تحمَّلها كان أداؤها فرضَ عينٍ إذا دُعي إليه؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة: ٢٨٣] لكن إن لحقه بتحمُّل الشهادة أو أدائها ضررٌ لم يلزمه التحمُّل ولا الأداء؛ لقول الله تعالى: ﴿وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢].

النوع الثاني: في حقوق الله تعالى، مثل: الحدود كلُّها كحدِّ الزِّنا والسَّرِقة، فهذه تحمُّلها مباح، وأداؤها مباح، إن شاء أدَّاها وإن شاء تَرَكَها.

نشاط

- ميِّز بين ما يكون حكم تحمل الشهادة فيه فرض كفاية، وما يكون مباحاً، في كل مما يأتي:
  - الشهادة على: القتل - شرب الخمر - النكاح - السرقة - الوصية - الوكالة - أداء الصلاة مع الجماعة.

تحمل الشهادة فرض كفاية	تحمل الشهادة مباح
القتل النكاح الوصية الوكالة	شرب الخمر السرقة أداء الصلاة مع الجماعة

شروط قبول الشهادة

يشترط في قبول شهادة الشاهد عدة شروط بيانها فيما يأتي:

١- أن يكون مُسلمًا، فلا تصح شهادة الكافر على المسلم، لقوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والكافر ليس من رجالنا، ولا هو ممن يُرضى للشهادة، ويستثنى من ذلك: شهادة الكافر على الوصية في السفر؛ إذا لم يوجد أحد من المسلمين.

(١) تحمل الشهادة: أن يشهد على الشيء الذي تشرع له الشهادة، كما لو دعي للشهادة على عقد النكاح، وأداء الشهادة: أن يخبر بشهادته إذا طلبت منه عند القاضي.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

نشاط

- بالرجوع إلى سورة المائدة آية (١٠٦) استخرج الدليل على قبول شهادة الكافر على الوصية في السفر.

قال تعالى: (يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم)

٢- أن يكون بالغاً، فلا تصح شهادة صبي؛ لقوله تعالى: ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، والصبيُّ لا يُسمى رجلاً، ويستثنى من ذلك: شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع بينهم.

٣-أن يكون عاقلاً، فلا تصح شهادة مجنون ولا سكران، لحديث علي ﷺ عن النبي ﷺ قال: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ، وَعَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَعْقِلَ».(١)

٤- أن يكون عَدْلاً؛ لقوله تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾ [الطلاق: ٢]، والمراد بالعدالة أن يكون الشاهد مستقيمًا في دينه؛ محافظًا على الواجبات تاركًا للكبائر والفواحش، متجنبًا للإصرار على الصغائر وبخاصة الكذب، وإذا اعتبر الناس شخصًا عدلاً، وأتمنوه على أمورهم قُبلت شهادته وإن ظهر منه التقصير في بعض الأمور، فالقاضي يراعي في العدالة في الشهادة كلَّ قوم بحَسَبهم، قال شيخ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله: وقوله تعالى: ﴿ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] يقتضي أنه يُقبل في الشهادة على حقوق الآدميين من رَضُوه شهيدًا بينهم، ولا يُنظر إلى عدالته، كما يكون مقبولاً عليهم فيما ائتمنوه عليه ... والعدل في كل زمان ومكان وطائفة بحسبها، فيكون الشاهد في كلِّ قوم مَن كان ذا عدل فيهم، وإن كان لو كان في غيرهم لكان عدله على وجه آخر، وبهذا يمكن الحكم بين الناس، وإلا فلو اعتُبر في شهود كلِّ طائفة أن لا يشهد عليهم إلا من يكون قائمًا بأداء الواجبات وترك المحرمات -كما كان الصحابة- لبطلت الشهاداتُ كلُّها أو غالبُها.(٢)

٥- أن يكون عالمًا بما يشهد به؛ إما برؤية له أو سماع مباشر؛ لقوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَن شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾ ﴾ [الزخرف: ٨٦]، فلا يصح أن يشهدَ بما لم يَرَ أو يسمع، أو يشهدَ بشيء يَستَنتِجُه مما رأى أو سمع؛ بل يَنقل للقاضي ما رآه أو سمعه فقط، ويصرح به فلا يقول: أشهد بمثل ما شهد به فلان.

٦- أن يكون ضابطًا حافظًا لما يُحفظُ عادةً، فلا تقبل شهادة المُغَفَّل، ولا كثير السهو والغلط؛ لأنه لا تَحصلُ الثقةُ بقوله.

---

(١) رواه أحمد رقم (١١٨٣) وأبو داود برقم (٤٤٠٣) وهذا لفظه، والترمذي برقم(١٤٢٣)، وابن ماجه برقم (٢٠٤١)، قال الترمذي: حديث علي حديث حسن غريب من هذا الوجه، وصححه ابن خزيمة ١٠٢/٢(١٠٠٣)، وابن حبان ٣٥٦/١(١٤٣)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين برقم (٢٣٥٠)، وقال البخاري (علل الترمذي ٢٢٥/١): هو عندي حديث حسن، وصححه ابن حزم (المحلى ٢٠٦،٣٣٢/٩)، والنووي (شرح صحيح مسلم ١٤/٨) والألباني في إرواء الغليل ٤/٢ (٢٩٧).

(٢) الفتاوى الكبرى ٥٧٤/٥، والاختيارات الفقهية ص٣٥٦-٣٥٧.

٧- أن يكون غير متَّهم في شهادته، وذلك بأن يحتمل أن يجر لنفسه منفعة بالشهادة، أو يدفع عن نفسه مضرة.

أمثلة ذلك:

أ- أن يكون بَيْنَهُ وبين المشهود عليه عداوة.

ب- أن يكون بَيْنَهُ وبين المشهود عليه قرابة شديدة، كأن يشهد لأبيه أو ولده أو زوجته، وتُقبل شهادته لغير هؤلاء من الأقارب؛ كالأخ والعم وغيرهما.

وللقاضي أن يقبل شهادتهم إذا غلب على ظنه انتفاءُ التُّهمة.

٨- سلامةُ الحواسِّ فيما يتعلق بالمشهود عليه، فإن كانت الشهادة في مرئيٍّ فلا بد أن يكون مبصرًا، وإن كانت في مسموع فلا بد أن يكون سميعًا، واخْتُلِف في النُّطق، والصحيح أنه ليس بشرط إذا أمكن أن يؤدي شهادته بإشارة مفهومة، فالشريعة الإسلامية تراعي حال ذوي الإعاقة، ومن ذلك قبول شهادتهم بما لا يتعارض مع إعاقتهم.

٩- أن يَبْلُغَ عددُ الشهود النصابَ المحدَّد شرعًا، وهو يختلف بحسب ما يشهدون عليه، وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى في ذكر مراتبِ الشهادة.

نشاط

- لخص شروط قبول الشهادة في المخطط الآتي:

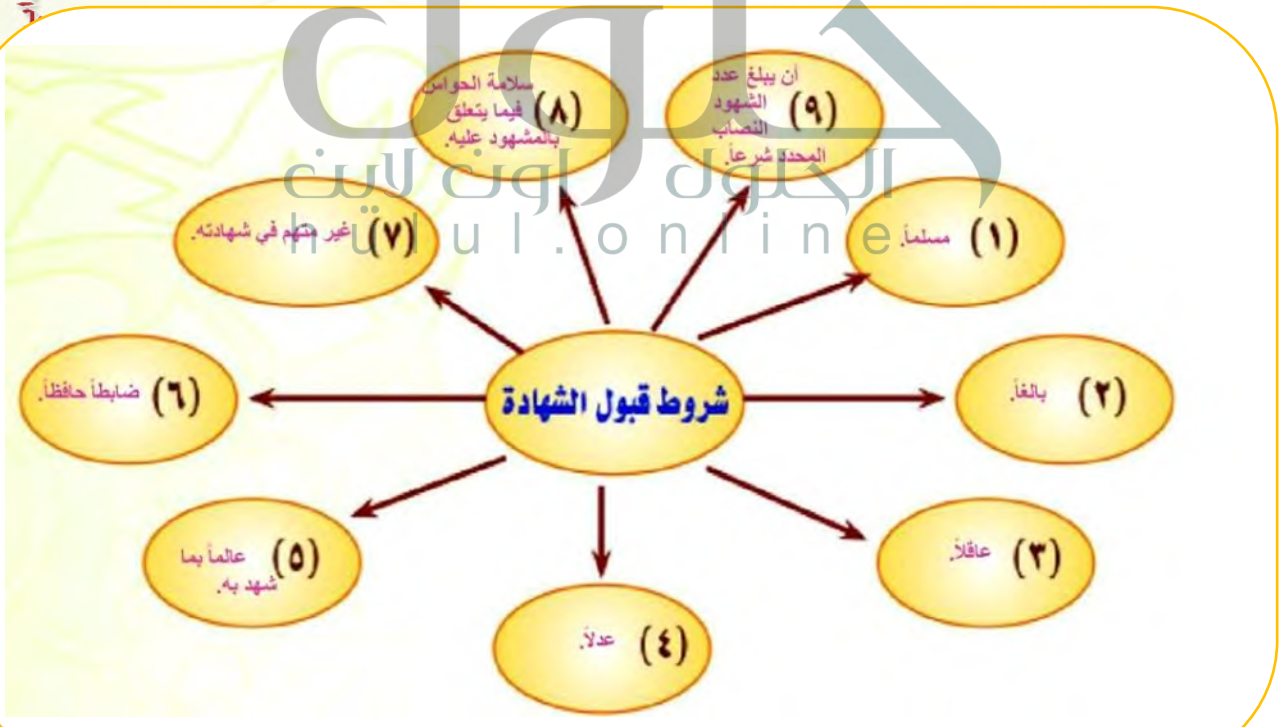

أنواع الشهادة

للشهادة عدة أنواع أهمها ما يأتي:

النوع الأول: الشهادة الأصلية، وهي شهادة الشاهد بما رآه أو سمعه بنفسه، وهي الأصل في الشهادات.

النوع الثاني: الشهادة الفرعية، وهي شهادة الشخص بأن فلانا من الناس يشهد بكذا، وتُسمى: (الشهادة على الشهادة)، أو (شهادة النَّقْل)، ويُحتاج إليها عند العجز عن أداء الشهادة الأصلية، بموت الشاهد أو مرضه أو غيابه، وقد أجمع العلماء على قبولها في الأموال، واختلفوا في قبولها في الحدود.

النوع الثالث: الشهادة بالاستفاضة والشهرة والتسامع، وهي ما قامت فيه الشهرة مقام الرؤية والسماع، كالشهادة بأن فلانا المعروف هو ابن فلان وهو لم ير ولادته، والشهادة بالأنساب عمومًا، وبموت شخص استفاض عند الناس موته وإن لم يشاهد ذلك، وملك منزل أو سيارة استفاض عند الناس أنها ملك فلان، وإن لم يشهد شراءها.

النوع الرابع: شهادة أهل الخِبرة، والمراد بها: إخبار أهل المعرفة بأمرٍ من الأمور، عن حقيقته المتنازع فيها، بطلبٍ من القاضي، مثل: شهادة الأطباء في الخصومات المتعلقة بالجراح والكسور والحكم بالجنون وعدمه على الجاني، وشهادة المهندسين في الخصومات المعمارية، وشهادة بائعي السيارات في الخصومات المتعلقة بالسيارات، وشهادة العقاريين في خصومات الأراضي، وشهادة خبراء الخطوط في كشف التزوير في الكتابة والتوقيع.

مراتب الشهادة

يختلف نصاب الشهادة بحسب الشيء المشهود عليه، ويمكن تقسيم ذلك إلى عدة مراتب، بيانها فيما يأتي:

المرتبة الأولى: ما يُشترط فيه شهادة أربعة رجالٍ عُدول، وهو الزِّنا، وأَلْحَقَ به جمهور الفقهاء: الشهادة على اللواط.

المرتبة الثانية: ما يُشترط فيه شهادة ثلاثة رجالٍ عُدول، وهو ثبوت دعوى الفقر لأخذ الزكاة أو الإعسار ممن كان معروفًا باليَسار والغِنى من قبل.

المرتبة الثالثة: ما يُشترط فيه شهادة رجلين عَدْلَيْن، وهو الأصل في أكثر الشهادات، مثل: الشهادة على بقية الحدود وهي: القذف والسرقة والحرابة وشرب الخمر والردة، وكذلك الشهادة فيما يوجب القِصاص، وكذا الشهادة في النكاح والطلاق والرجعة والإيلاء في قول جمهور الفقهاء، والإعسار ممن لم يكن معروفًا بالغِنى من قبل.

المرتبة الرابعة: ما يُكتفى فيه بشهادة رجلين، أو رجلٍ وامرأتين، وهو قسمان:

أ-الأموال، مثل: الشهادة على القروض والديون كلِّها، والغصب.

ب-ما يُقصد به المال، مثل: الشهادة على الوقف والوصية والشركة، والجنايات الموجبة للدِّية كالخطأ وشبه العمد، وجناية الصبي الصغير والمجنون.

وأما الحدود والقصاص فلا تثبت بشهادة النساء.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

المرتبة الخامسة: ما يُكتفى فيه بشهادة رجل واحد مع يمين المدَّعي، وقد ذهب إلى الإثبات بذلك جمهور الفقهاء، والدليل على ذلك عدَّةُ أحاديث أصحُّها: حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «قَضَى بِيَمِينٍ وَشَاهِدٍ»[1]، ويثبت به كل ما يثبت بشهادة الرجل والمرأتين من الأحكام، وهي الأموال، وما يقصد به المال كما تقدم، وأما الحدود فلا تثبت باليمين بلا خلاف بين الفقهاء، قال الإمام ابن قدامة رحمه الله: لا نعلم خلافا في عدم مشروعية اليمين في الحدود.[2]

المرتبة السادسة: ما يكتفى فيه بشهادة امرأتين مع يمين المدَّعي، وقد ذهب إلى الإثبات بذلك المالكية وأحد الوجهين عند الحنابلة، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم، ويدل على هذا عموم حديث أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عن النبي ﷺ أَنَّهُ قال للنِّسَاءِ: «أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟»[3]، وحديث عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ أَنَّهُ قال للنِّسَاءِ: «فَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ تَعْدِلُ شَهَادَةَ رَجُلٍ»[4]، وإذا صح الحكم بشهادة رجل واحد مع اليمين، فتصح شهادة امرأتين مع اليمين، ويثبت به كل ما يثبت بشهادة الرجل والمرأتين من الأحكام، وهي الأموال، وما يقصد به المال كما تقدم.

المرتبة السابعة: ما يُكتفى فيه بشهادة النساء وحدهن دون أن يكون معهن رجل، وذلك في الأمور التي يطَّلعُ عليها النساء غالبًا دون الرجال، مثل: الشهادة في الولادة والرَّضاع والحيض والعِدَّة والحمْل وعُيوب النساء الدَّاخليَّة، ومعرفة الثُّيوبَة والْبَكَارة. وقد اختلف الفقهاء في اشتراط العدد في هذا الموضع، فقيل: يكفي امرأة واحدة عدْلَةٌ، وقيل لا بد من اثنتين، وقيل أربع.

الحلول اون لاين
hulul.online

(١) رواه مسلم برقم (١٧١٢).
(٢) المغني ١٠/٢١٤ بتصرف يسير.
(٣) رواه البخاري برقم (٣٠٤، ٢٦٥٨).
(٤) رواه مسلم برقم (٧٩).

حلول
حلول أون لاين
hulul.online
www.ien.edu.sa

ثالثًا: الحُكم

الحكم في الدعوى

القاضي مطالب بالإسراع في الحكم بعد سماع البينات وظهور الحق في الدعوى، لأن الغرض من نصب القاضي فصل الخصومات وحسم المنازعات، وكلما كان الفصل سريعا كان ذلك أدعى لوصول الحق إلى صاحبه.

استشارة القاضي لأهل العلم

إذا تبين للقاضي الحكم في القضية التي بين يديه مما دل عليه صريح الكتاب أو السنة أو الإجماع حكم به من غير حاجة إلى المشاورة، وإن لم يتبين له ذلك، واحتاج إلى الاجتهاد استُحب له مشاورة أهل العلم فيما يعرض له من ذلك؛ لما في هذا من إعانته في الوصول إلى الحكم الصحيح في الدعوى، وانكشاف ما قد يخفى عليه منها.

الإصلاح بين الخصوم

الأصلُ أن القاضي يحكم بين الخصمين إذا تبين له وجه الحق في الدعوى، ولكنه في بعض الأحوال ينبغي له أن يَدْعُوَ المتخاصمَين إلى الصلح، وأهمها حالتان:

الحالة الأولى: إذا رأى أن من المصلحة الإصلاح بينهما لسبب من الأسباب كأن يكونا قريبين، أو لخشية الفتنة بينهما إذا قَطَعَ الحكمَ لأحدهما، أو لغير ذلك من الأسباب؛ فيستحب له في هذه الحالة أن يدعوَهما إلى الصلح قبل أن يُصدرَ حكمه في الدعوى، فإن أجابا إلى الصلح فالصلح خير، وذلك لأن القضاء لأحدهما على الآخر في مثل هذه الأحوال قد يورث البَغضاء، ويثير الأحقاد والعداوات، وإذا رفضا الصلح وجب على القاضي الحكمُ بينهما بما ظهر له أنه الحق في القضية دون محاباة، وليس له أن يُلزم صاحبَ الحق بالصلح، ولا أن يُشَدِّدَ عليه في ترك حقه والقَبولِ بالصلح؛ فإن هذا مما يضيِّعُ حقوق الناس.

الحالة الثانية: إذا لم يظهر للقاضي وجهُ الحقِّ في الدعوى، فله في هذه الحالة أن يدعوَهما إلى الصلح، فإن اصطلحا فالصلح خير، وإن لم يصطلحا وجب عليه أن يرجئَهما حتى ينظر في المسألة، ويتبين له الحق فيها.

ومن الأدلة على مشروعية الصلح في الجملة: قول الله تعالى: ﴿وَٱلصُّلۡحُ خَيۡرٞ﴾[النساء: ١٢٨]، وجاء في كتاب عمر بن الخطاب ﷺ لأبي موسى الأشعري ﷺ: «البيِّنةُ على مَن ادَّعى، واليمينُ على من أنكر، والصُّلح جائز بين المسلمين إلا صلحًا

أَحَلَّ حرامًا، أو حرَّم حلالاً». [1]، وقال عمر ﷺ أيضًا: «ردُّوا الخصومُ حتى يصطلحوا؛ فإن فصلَ القضاءِ يورث بين القوم الضغائنَ». رواه ابن أبي شيبة وعبدالرزاق والبيهقي، وفي رواية له زيادة: «إذا كان بينهم قرابة». [2]

نشاط

- بالرجوع إلى موقع وزارة العدل: www.moj.gov.sa

ومن خلال الحديث فيه عن القضاء في المملكة لخّص ما يتعلق بمصادر الأحكام في القضاء في المملكة العربية

٤

أصدر الملك عبد العزيز تعليمات إبان إعلانه التشكيلات المؤقتة لرئاسة القضاء في عام 1344 هـ عرفت هذه التعليمات باسم: "مواد إصلاحية مؤقتة للمحاكم الشرعية"؛ وقد أوضح حينها في خطابه المنشور في جريدة أم القرى رقم 32 في 16/1/ 1344هـ على تحديد مصادر الأحكام القضائية فقال: (إن أحكام الإسلام هي الركيزة الأساس للحكم؛ وستظل السراج المنير التي يهتدي بهديها السائرون و يستضيئ بنورها المدلجون؛ وإن الإسلام دين جاء لما فيه صلاح الناس في الدنيا والآخرة؛ وأن من أراد سعادة الدارين من الأفراد والجماعات فما عليه إلا أن يفهم حقيقة الإسلام وأحكامه؛ ويسعى للعمل بها حتى يكون في هناء وسعادة ورفاه) ومع إفساح الملك عبد العزيز - رحمه الله - النظر للقضاة لإعمال ما ترجح من الأقوال من عموم المذاهب فقد رسم -- رحمه الله - قاعدة عامة للأحكام بأن تجري في العموم على وفق المفتي به من مذهب الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله - وفي حال الخروج إلى قول آخر في مذهب غيره فيذكر دليله ومستنده. كما حدد - رحمه الله - المصادر المعتمدة في الفقه الحنبلي والتي تراعى كمرجع للأحكام

رابط الأدرس الإلكتروني
www.ien.edu.sa
حلول
حلول أون لاين
hulul.online

رابعًا: التنفيذ

تنفيذ الحكم ووسائله

تنفيذ الحكم هو المرحلة الأخيرة من القضاء، والقضاء بدون تنفيذ لا قيمة له؛ إذ لا معنى للحكم إلا التنفيذ، ولهذا جاء في كتاب القضاء الذي كتبه عمر بن الخطاب ﷺ إلى أبي موسى الأشعري ﷺ: «وأَنفِذ الحقَّ إذا وضَحَ؛ فإنَّهُ لا يَنْفَعُ تَكَلُّمٌ بِحَقٍّ لا نَفَاذَ لَهُ».[1]

فإذا أصدر القاضي حكمه فإنه ينفِّذه بنفسه إن أمكن ذلك كما لو كان المحكوم به عقارًا أو حيوانًا استحقه المحكوم له، فيُلزم القاضي المحكومَ عليه بتسليمه.

وإن كان المحكوم به قِصاصًا أو حدًّا من الحدود فهذا لا يقام إلا بإذن الإمام أو من فوَّض إليه الإمام ذلك، ويجوز لولي الأمر تعيين قضاة خاصين لتنفيذ الأحكام يقومون بهذه المهمة دون غيرهم من القضاة.

ويجوز للقاضي حَمْلُ المحكوم عليه على تنفيذ الحكم بعدة وسائل منها: منْعُهُ من السفر إذا كان مدينًا حتى يؤدي الدَّين، أو حبْسُهُ حتى يقضيَ دَيْنَه، أو الحجزُ على ماله حتى يُؤَدِّيَ ما عليه، أو بيعُ بعض ماله إذا امتنعَ ويُؤدَّى ما عليه.

خصائص النظام القضائي في الإسلام

يتميز النظام القضائي في الإسلام بخصائص ليست لأي نظام قضائي آخر في الماضي والحاضر، وذلك لأنه نظام نابع من شريعة الله تعالى التي جاءت بالعدل والإنصاف، فمما امتاز به:

١- قيامه على العدل المطلق المأخوذ من الكتاب والسنة.

٢- النزاهة المطلقة، فلا مجال فيه للرشوة أو الواسطة، أو الميل لطرف على حساب طرف آخر لأي سبب كان.

٣- البساطة الخالية من كل التعقيدات والشكليات، والبعد عن الاستعلاء على الآخرين.

٤- حرِّيةُ كلِّ واحدٍ من المتخاصمين في الإدلاء بحجته، والدفاع عن حقه.

٥- السلوك المثالي للقضاة، والذي يتمشى مع الأخلاق الإسلامية النَّبيلة، يدفعهم في ذلك: الرغبة فيما عند الله تعالى من الثواب، والخوف من العقاب.

نماذج وأمثلة على القضاء

لقد حفل التاريخ الإسلامي بنماذج للقضاة العادلين، وامتلأ بصور من أقضيتهم ومواقفهم الرائعة، وإليك بعض الصور التي تمثل التطبيق الحق للقضاء في الإسلام:

---

(١) رواه الدار قطني برقم (٤٤٧١) والبيهقي في السنن الكبرى برقم (٢٠٤٦٠).

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

١- قضيةُ عمرَ وأُبَيٍّ وتحاكمهما إلى زيد ﷺ

قال عامر الشَّعْبِيُّ: كان بين عُمَرَ بن الْخَطَّابِ وأُبَيِّ بن كَعْبٍ رضي الله عنهما مُنَازَعَةٌ وَخُصُومَةٌ في حَائِطِ نَخْلٍ، فقال عُمَرُ: بَيْنِي وَبَيْنَكَ زَيْدُ بن ثابت. فَأَتَيَاهُ في مَنْزِلِه، فطَرَقَ عُمرُ البابَ، فعرفَ زيدٌ صوتَه، فَفَتَحَ البابَ، فقال: السَّلامُ عَليكَ يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَلاَ أَرْسَلْتَ إِلَيَّ حتى آتِيَكَ؟ فقال له عُمَرُ: أَتَيْنَاكَ لِتَحكُمَ بَيْنَنَا، وفي بَيْتِه يُؤْتَى الْحَكَمُ. فَلَمَّا دَخَلا عَلَيْه وسَّع له زيدٌ عن صَدرِ فِراشه، وأَخْرَجَ وِسَادَةً فَأَلْقَاهَا، وقال: هَا هُنا يا أميرَ الْمُؤْمِنِينَ، فقال له عُمَرُ: جِرْتَ في أَوَّلِ القَضاء، ولكنْ أَجْلِسُ مَعَ خَصْمِي، فجَلَسَا بينَ يَدَيْه، فَتَكَلَّمَا، فادَّعى أُبَيٌّ، وأنكر عُمَرُ، فقال زَيْدٌ لأُبَيِّ بن كَعْبٍ: بَيِّنَتُك، ولم تَكُنْ لأُبَيٍّ بيِّنَة، فقال زيد لأُبي: إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تُعْفِيَ أميرَ الْمُؤْمِنِينَ من الْيَمِينِ فاعْفه، وما كنتُ لأسألَهَا لأحد غيره، فقال عُمَرُ: تَاللهِ إِنْ زِلْتَ ظَالِمًا، «السَّلامُ عَليكَ يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ»، «هَا هُنا»، «اعْفِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَمْ يُعْفِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟! إِنْ كَانَ لي حقٌّ اسْتَحْقَقْتُهُ بِيَمِينِي وإِلاَّ تَرَكْتُهُ، فَحَلَفَ عُمَرُ، فقالَ: واللهِ الَّذي لا إِلهَ إِلاَّ هُوَ إِنَّ النَّخْلَ لَنَخْلِي، وما لأُبَيٍّ فيهَا حَقٌّ، ثمَّ أقسمَ عُمَرُ: لا يُدْرِكُ زَيْدٌ بابَ القضاءِ حتَّى يكونَ عُمَرُ ورَجُلٌ مِنْ عَرْضِ المسلمينَ عِنْدَه سَوَاء. فلمَّا خَرَجَا وَهَبَ النَّخْلَ لأُبَيٍّ، فَقِيلَ لَهُ: يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَهَلاَّ كانَ هذا قَبلَ أَنْ تَحلفَ؟ قال: خِفْتُ أن أترك اليمينَ فتصيرَ سُنَّة، فلا يَحلفُ الناسُ عَلى حُقُوقِهم.(١)

٢- قضية المنصور مع الجمَّالين

قال نُمَيْرٌ الْمَدَنِي: قدم إلى المدينة النبوية أميرُ المؤمنين المنصورُ الخليفةُ العباسيُّ الكبير، وكان القاضي فيها: محمد بن عِمْران الطَّلْحِي وأنا كاتبه، فاسْتَعْدَى الجمَّالون على أمير المؤمنين في شيء ذكروه، فأمرني القاضي أن أكتب إلى أمير المؤمنين كتابًا بالحضور مع الجمَّالين لمجلس الحكم وإنصافهم، فقلت: تُعفيني من هذا فإنه يعرف خطِّي، فقال: اكتب، فكتبت، ثم ختَمه، فقال: لا يمضي به واللهِ غيرك.

فمضيت به إلى الربيع وجعلت أعتذر إليه، فقال: لا عليك، فدخل عليه بالكتاب، ثم خرج الربيع، فقال للناس وقد حضر وجوه أهل المدينة والأشرافُ وغيرُهم: إن أمير المؤمنين يقرأ عليكم السلام، ويقول لكم: إني قد دُعيت إلى مجلس الحكم فلا أعلمنَّ أحدًا قام إليَّ إذا خرجت أو تَدَانَى بالسلام، ثم خرج والمسيَّب بين يديه والربيع وأنا خلفه، وهو في إزار ورداء، فسلَّم على الناس، فما قام إليه أحد، ثم مضى حتى بدأ بالقبر فسلم على رسول الله ﷺ، ثم التفت إلى الربيع فقال: يا ربيع ويحك، أخشى إن رآني ابنُ عمران أن يدخل قلبَه لي هيبةٌ، فيتحول عن مجلسه، وبالله لئن فعل لا وَلِيَ لي وِلَايَةً أبدًا. فلما رآه وكان مُتَّكِئًا أطلق رداءَه عن عاتقه، ثم احْتَبى به، ودعا بالخصوم وبالجمَّالين، ثم دعا بأمير المؤمنين، ثم ادَّعى عليه القوم، فقضى لهم عليه، فلما دخل أمير المؤمنين الدار قال للربيع: اذهب فإذا قام وخرج مَن عنده من الخصوم

---

(١) رواه سعيد بن منصور في سننه كما نقله في المغني بسنده ١٠/١٢٠، وعمرو بن شبّة في أخبار المدينة ١/٤٠٠-٤٠١، ووكيع في أخبار القضاة ١/١٠٨-١٠٩، والبيهقي ١٠/١٤٥، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١٩/٣١٨، وابن حزم في المحلى ٩/٣٨١.

فادْعُهُ، فقال: يا أمير المؤمنين ما دعا بك إلا بعد أن فَرَغَ من الناس جميعًا. فلمَّا دخل عليه سلَّم، فقال: جزاك الله عن دينك وعن نبيِّك وعن حَسَبك وعن خليفتك أحسن الجزاء، قد أمرتُ لك بعشرة آلاف دينار، فاقبضها. وكانت عامة أموال محمد بن عمران من تلك الصِّلَة.[1]

نشاط

- بالرجوع إلى أحد مصادر التعلم اكتب نموذجاً ثالثاً للقضاة العادلين.

اشترى عمر رضي الله عنه فرساً من رجلٍ من الأعراب وأعطاه ثمنه؛ وعندما ركب عمر صهوة الفرس ومشى به إذا بالفرس لا يستطيع أن يسير لوجود عيب فيه؛ فرجع عمر إلى الرجل وقال له: خذ فرسك فإنه معطوب أي فيه عيب، فقال الرجل : يا أمير المؤمنين لا آخذه لأنني بعته لك وهو سليم، فقال عمر: اجعل بيني وبينك حكماً

فالتفت الرجل وقال : يحكم بيننا شريح بن حارث الكندي ، فقال عمر: رضيت به فذهب عمر مع صاحب الفرس إلى شريح ؛ ولما سمع شريح مقالة الأعرابي التفت إلى عمر وقال له : هل أخذت الفرس سليماً يا أمير المؤمنين؟

فقال عمر: نعم ، فقال شريح : احتفظ بما اشتريت أو رد كما أخذت وبعد أن سمع عمر هذا الكلام نسي قضية الفرس وقال متعجباً : وهل القضاء إلا هكذا ، قول فصل وحكمٌ عدلٌ أي كلام موجز فاصل يحكم بالعدل ، ثم قال: سر إلى الكوفة فقد وليتك قضاءها

(١) تاريخ مدينة دمشق ٣٢/٣٢٦-٣٢٧.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

ج1: القضاء في اللغة له عدة معاني أهمها : الحكم - إحكام الشيء وإتقانه
والقضاء اصطلاحاً: هو فصل الخصومات بين الناس؛ بحكم شرعي؛ على سبيل الإلزام

ج2:
أ: قال تعالى: (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً) النساء 65
ب: قال تعالى: (ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه والله بما تعملون عليم) البقرة 283

ج3: البلوغ - العقل - الإسلام - الذكورة - العدالة - الاجتهاد - سلامة الحواس والمراد بها السمع والكلام

١ : عرِّف القضاء لغة واصطلاحاً.

: استدل بدليل من القرآن على كل ما يأتي:

أ- تولي القضاء فرض كفاية.

ب- أداء الشهادة فرض عين.

: ما الشروط الواجب توفرها في القاضي إجمالاً؟

: استدل بدليل من السنة على كل ما يأتي:

أ- لا يجوز تولية المرأة القضاء.

ب- لا يحكم القاضي وهو غضبان.

س٥ : هل يجوز للإنسان أن ينصِّب نفسه قاضياً على مجموعة من الناس؟ وضِّح ما تقول.

س٦ : مثل بمثال واحد من عندك لكل مما يأتي:

أ- من آداب القاضي أن لا يُلقِّ

ب- دعوى صحيحة.

ج- نكول عن اليمين.

د- الإقرار حجة قاصرة عل

هـ- شاهد لا تُقبل شهادته.

و- قضية يُكتفى فيها بشها

ز- حكمٌ لا يُنفَّذ إلا بإذن الا

س٧ : يُراعى في محل رفع الدعوى أمران.

س٨ : متى تصح شهادة الصبي؟

س٩ : ما الفرق بين الشهادة الأصلية والش

س١٠ : لماذا يُكتفى بشهادة النساء وحدهن

س١١ : تحدث فيما لا يزيد عن خمسة أس

٤

ج8: تصح شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع بينهم

ج9: الشهادة الأصلية: هي شهادة الشاهد بما رآه أو سمعه بنفسه
الشهادة الفرعية: هي شهادة الشخص بأن فلاناً من الناس يشهد بكذا فهو ينقل شهادة من رأى أو سمع؛ فهي شهادة على الشهادة

ج11: قد يوقع الشيطان الشقاق والنزاع بين الناس؛ فيورث ذلك العداء والبغضاء الذي قد يتعدى المتخاصمين إلى الأولاد؛ فلا يكون بذلك بين شخصين بل بين أسرتين أو بين عائلتين. فتنتشر العداوة في المجتمع؛ فما بالنا إذا كان بين قريبين أو أخين؛ وما يترتب عليه من قطع للرحم؛ وأواصل التراحم والتآخي؛ وقد قال تعالى: (ولا تنسوا الفضل بينكم) (237) سورة البقرة؛ وقال تعالى أيضاً: (وَالصلح خير وَأحضرت الأنفس الشح (128) سورة النساء، فلابد من رأب الصدع ولم الشمل والبعد عن كل ما يعكر صفو الحياة

ج4: أ: قال رسول الله: (لم يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة)

ب: عن أبي بكر قال سمعت النبي الكريم يقول: (لا يقضين حكم اثنين وهو غضبان)

ج5: ليس للإنسان أن ينصب نفسه قاضياً على مجموعة من الناس؛ فهو منصب من مناصب الدولة؛ فلا يعين إلا من جهة ولي الأمر أو نائبه في ذلك؛ كوزير العدل

ج6:

أ: تخاصما محمد ومصطفى عند القاضي على دين؛ فأراد أن يقر المدعى عليه وهو مصطفى بالدين فليس للقاضي أن يلقنه الإنكار

ب: رفع خالد على محمود دعوى بأحقيته في منزلٍ ورثاه من والدهما وكل منهما بالغ عاقل

ت: ادعى رجل على آخر ديناً قيمته عشرة ألف ريال سعودي وليس له بينة؛ فطلب القاضي من المدعى عليه اليمين على عدم صحة المدعي؛ فإن رفض ردت اليمين إلى المدعي؛ وحكم له في الدعوى

ث: أقر عمر بدين أخذه هو وهشام من فأنكر هشام؛ لزم عمر الدين دون هشام

ج: اقترض علي من هشام خمسة آلاف من الريالات؛ وأشهد على ذلك رجلٌ وامرأتين وهم: (خالد وخديجة وفاطمة)

خ: رجل قتل آخر عمداً؛ وقد أقر على ذلك وصدر ضده حكم القصاص، فهذا لا يقام عليه القصاص إلا بإذن الإمام أو من فوضه

ج7: الأول: أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة بنظر الدعوى فإذا كانت الدعوى مالية ففي المحكمة التي تنظر في القضايا المالية؛ وإن كانت الدعوى تختص بالنكاح أو الطلاق ففي المحكمة التي تنظر في قضايا الأسرة؛ وهكذا

الثاني: أن تكون هذه المحكمة في محل إقامة المدعى عليه؛ فلا ترفع الدعوى في محل إقامة المدعي نفسه؛ بل ترفع إلى قاضي البلد أو المحل الذي يقيم فيه المدعي عليه

ج10: يكتفى بشهادة النساء وحدهن دون أن يكون معهن رجل في مثل الشهادة في الرضاع؛ لأن هذه الأمور يطلع عليها النساء غالبا دون الرجال